على اسم الولد ولم يوجد مدار القضاء العدة على بقاء فراش الرجل وقد يكون الراجح خلاف ما ذكر لكن اغلب وحيث اقول الجديد وهو ما قاله الشافعي رضي الله عنه بمصر والقديم وهو ما قاله قبل رجوعها خلافه او القديم او في قول قديم فالجديد خلافه والعمل عليه الا فيما ينبه عليه ومن كتب الام ومن كتب القديم الجديد وافتى الاصحاب به محمول على اجتهاد هم اذ الدليل لظهور دليله وعلى من فعل ذلك ان يبين ان هذا رايه وان المذهب كذا وانما تهجر العمل بالقديم ان لم يوافقه الحديث الصحيح بلا معارض فان وافق عمل به كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولو نص في القديم على شيء ولم ينص عليه في الجديد تعين على مقتضى العمل به وحيث اقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح او الاصح خلافه وحيث اقول وفي قول كذا او الراجح خلافه ولم يبين مراتب الخلاف فيهما فجميع السابق عام مخصوص بهذا ويتبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه وانما تابعت هذه العبارة التي فيها القدر المشترك بين القوي وغيره في قوله وفي قول تادبا مع الشافعي حيث لم يطلق الضعيف على كلامه ومنها مسايل جمع مسئلة وهي اثبات عرض ذاتي لموضوع وله اعتبارات منها ان سال عنه فيقال له مسئلة ومنها ان تطلب بالدليل فيقال له مطلوب الى غير ذلك نفسه افهمها اليه اي المختصر في مطانها ينبغي ان لا يخلا الكتاب اي المختصر وما ضم اليه منها ويستفاد مما استفيد منه ان هذه نفيسه مضمومة له لكن صرح به هنا وزاد عليه بضبع اظهار العذر في زيادتها لخلوها عن التكسب بخلاف ما قبلها فاقول غالبا في اولها قلت وفي اخرها والله اعلم

اي

اي من كلام الرافعي عن ضمايل اصله وزاد بلى تمييز مواضع منها ولا يتكلم في فصل الخلاف وما وجدته ايها الناظر في هذا المختصر من زيادة لفظه كثيرة او قليلة عضو طاهر في التيمم في قوله الاتي يكون بخرجه دم كثير او الشين الفاحش في عضو طاهر ونحوها كالهر في احد قوليه بقول العبد عما في المحرر فاعتمدوا فلا بد منها لتوقف صحة الحكم ونحوه عليها ويقال لا بد بمعنى لا غنا ولا عوض عنها في محاله ويصح ارادة الكل هنا وكل ما وجدته من الاذكار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمد فاني حققته من كتب الحديث المعتمدة في نقله لاعتنا اهل بلدنا بالفقه خلاف الفقها اذا عناهم علما بعماه وذلك نحو قلت الاصح وان محمدا رسول الله وقد اقدم بعض مسايل المفصل لمناسبة او اختصار لاحتياج المختصر لذلك كما وقع له في باب الجراح حيث اخر الكلام في المكره عن ويجب القصاص بالسبب لتجمع اقسام المسئلة في محل واحد والمحرر قدمه ورب ما ورب في عرف المصنفين للتقليل وترد للتكثير قدمت فصلا للمناسبة والاختصار ورجوا ان تحز هذا المختصر وقد تم ولله الحمد ان يكون في معنى الشرح للمحرر لا بدالة عربيته وخفي الفاظه وتنبيه مراتب الخلاف ونحو فاني لا احذف باعجام الزال اسقط منه شيء من الاحكام اصلا كلمة يوفى بها في عرف المصنفين للمبالغة في النفي وهو منصوب على المصدر او الحال الموكدة لقوله لا احذف اي مستاصلا للحذف اي قاطعا له من اصله من قوله استاصله اي قطعه من اصله ولا من الخلاف ولو كان واهيا اي ضعيفا جدا مجازا من الشاقط وفي هذه الدعوى مع ما قبلها نظر لحذفه ما ياتي بيانه الان